

بيان صحفي

الاجتماع التنسيقي الثاني لمشروع الأطفال في سباقات الهجن الأربعاء، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م

افتتحت ممثلة اليونيسف لدول الخليج السيدة جون كونوجي أعمال اليوم الثاني من الاجتماع بتمهيد الفرصة للدول المعنية لعرض إنجازاتها وإبداء مقترحاتها حول ماتم إنجازه من قبل كل دولة في مجال الركبية ابتداءً من ترحيل الأطفال وإعادة دمجهم مع أهلهم وذويهم وإجراءات الوقاية إنتهاءً بفرص توسيع البرنامج. ثم إستعرضت فيلم فيديو مصور عن وضعية الأطفال الركبية.

ومن توصيات جمهورية باكستان المقترحة خلال الاجتماع، ففي الجهود المبذولة بالترحيل، هناك حاجة الى العمل على زيادة التنسيق بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وسفارة باكستان ومنظمة اليونيسف وأيضاً إدخال الأطفال الذين عادوا قبل تنفيذ المشروع، أي منذ عام ٢٠٠٣ الى قائمة الأطفال المدمجين في المشروع وإعطائهم نفس المستحقات، بل وزيادة مستحقات الأطفال عن ١٠٠٠ دولار. أما بخصوص إعادة الدمج، فنحن نحتاج الى تمديد فترة تنفيذ المشروع وتوفير المجتمعات للمساهمة وأيضاً توفير عوائل بديلة للأطفال الذين فقدوا أبويهم. أما بخصوص إجراءات الوقاية، فهناك حاجة الى إصدار وتفعيل ودعم الإجراءات الوقائية وتنفيذ حملات توعوية، وأخيراً في مجال فرص التوسعة في المشروع، فيمكن النظر في تنفيذ مشاريع تعمل على حماية شتى أنواع الإستغلال، كالإستغلال الجنسي أو الإقتصادي وغيره.

وفي الجانب السوداني، أوضح المسئولين أن عملية العودة كانت ناجحة للغاية، فقد تم تنفيذ تعديل للقانون الوقائي وقانون الترحيل، ولكن هناك حاجة الى تشكيل قاعدة بيانات وتوثيق التنسيق بين السودان والأجهزة المعنية بالترحيل في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما بخصوص إعادة الدمج، فنحن نعمل على التركيز في الجانب التعليمي ومنح الفرص وتعويض من فقدوا فرصهم في التعليم، وإعادة تأهيل الأطفال إجتماعياً ونفسياً. وبخصوص إجراءات الوقاية فهناك حاجة الى تنفيذ برامج توعية لكافة المجتمع وأيضاً تقوية وتفعيل الإجراءات القانونية في هذا الشأن، وأخيراً بخصوص توسعة البرنامج فنحن نطلب من منظمة اليونيسف بمشاركتنا بتجاربها الإقليمية في حماية الطفولة وذلك للإستفادة منها ولتبادل التجارب بين الدول.

أما بنغلاديش فهي بانتظار المنحة الثانية من قيمة المشروع لتتمكن من إعادة دمج جميع الأطفال المرصودين في القائمة وعددهم ٢٥٠ طفلاً وهي توصي بالعمل على زيادة فرص التعليم في المركز المحتوي للأطفال وتمكينهم بتدريبهم مهنياً للبقاء وكسب العيش والعمل أيضاً على تدريب أسر على كيفية التعامل مع أطفالهم بعد العودة وتدريب المجتمع المحلي ووجود آلية مراقبة بعد سنتين على الأقل من إتمام تنفيذ المشروع لضمان عدم عودة الأطفال للعمل كركبية مرة أخرى.

ومن توصيات موريتانيا العمل على تنفيذ برامج توعوية لكافة المجتمع وتفعيل القوانين الوقائية السارية في الحدود، ونحن نوصي بتوقيع إتفاقية للحد من الإتجار بالأطفال.

ثم ألقى سعادة المدير الإقليمي لليونسف للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأستاذ عمر عابدي كلمة شكر وتناء على جهود دولة الإمارات العربية المتحدة المميزة والرائدة في هذا المجال مؤكداً إلتزام منظمة اليونيسف بتقديم الدعم الفني اللازم والتعاون المثمر لإتمام نجاح المشروع.

ومن عوامل والأسباب التي أدت الى إنجاح المؤتمر هو إعطائه الفرصة لدول المنشأ ودولة الإمارات العربية المتحدة بطرح الأسئلة وتوضيح بعض النقاط الأساسية التي برزت من خلال تنفيذ المشروع. ومن أبرز إستفسارات الدول وردود دولة الإمارات العربية المتحدة عليها متمثلة بسعادة العقيد نجم سيار مدير مركز الدعم الإجتماعي :

❖ كيفية إيجاد آلية تنسيق بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المعنية وأجهزتها، وأيضاً تحديد الفترة الزمنية لإجراءات وإتمام تنفيذ عودة الأطفال الى بلادهم ودمجهم وإعطائهم مستحقاتهم المتعلقة، سواء ابتداءً من عام ٢٠٠٣ حين أصدرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قانون تشريعي يحظر من عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً وتقل أوزانهم عن ٤٥ كيلو في مجالات سباقات الهجن، أو من شهر مارس ٢٠٠٥ حين أصدر الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء مرسوم بهذا الشأن، أو منذ شهر مايو من عام ٢٠٠٥م حين تم التوقيع على إتفاقية مشتركة بين منظمة اليونيسف ودولة الإمارات العربية المتحدة.

❖ إمكانية تمديد فترة تنفيذ المشروع الى ما بعد مايو ٢٠٠٧ وهو فترة إنتهاء المشروع بإنهاء فترة توقيع الإتفاقية وأوضح منظمة اليونيسف ودولة الإمارات العربية المتحدة أن الإتفاقية مازالت قائمة ومع ذلك هذا المقترح بصدد الدراسة وستنضح الأمور بإنهاء المشروع إذا برزت هناك حاجة الى التمديد لعدم إنتهاء بعض المهام، أما في حال إتمامها كلياً، فلا مانع لديهما من التمديد لتحقيق أفضل مصلحة للأطفال.

❖ تشكيل قاعدة بيانات تحتوي على تفاصيل أطفال الركبية كأسمائهم وجنسياتهم وأعمارهم وعناوينهم وغيره من المعلومات اللازمة لتقييم ومتابعة وضعية الأطفال وتسهيل إعادة دمجهم وعودتهم الى مواطنهم. وفي هذا المجال أوضحت دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه لا مانع لديها من التنسيق وتزويد مركز الدعم الإجتماعي سفارات الدول المعنية بجميع البيانات المتوفرة لديهم.

❖ أما بخصوص مستحقات الأطفال، أوجز الرائد إبراهيم المرزوقي الآلية التي إتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة لدفع مستحقات الأطفال بعدة طرق، إما بإعطائها للوكلاء وهم بدورهم يعطوها لأسر الأطفال، أو بالسفر الى الدول وإعطائها للمراكز التي تحتوي الأطفال، أو عن طريق السفارات أو بإعطائها لأولياء الأمور أنفسهم.

وتأكيداً على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على شؤون الطفل وضمان أمنه وسلامته عرض فيلم فيديو عن إستبدال أطفال الركبية بجهاز آلي (الروبوت) يحقق نفس النتائج، بل ويضمن أفضل نتائج، وقد تم تنفيذها بالفعل في العديد من المسابقات بنجاح، وهذا يؤكد إلتزام الدولة بإستثناء الأطفال كلياً من الركبية.

وقد لخصت ممثلة اليونيسف لدول الخليج السيدة جون كونوجي نتائج الإجتماع التالية:

- ساعد الإجتماع على تبادل الخبرات المكتسبة بين الدول المنفذة للمشروع
- مراجعة وافية لسير اعمال المشروع منذ بدايته وحتى يومنا هذا
- ظهور المواضيع والنقاط الأساسية من خلال المناقشات على سبيل المثال تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الأطفال والحاجة الى إيجاد وتقوية آلية التنسيق بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المعنية وإمكانية التوسع في المشروع ليشمل كافة انواع إستغلال الأطفال وتنفيذه خليجياً ودولياً وأيضاً تمديد فترة تنفيذ المشروع.

واما بخصوص التوصيات، فمن ابرزها:

- تقوية ودعم المجتمعات المحلية لمعالجة مشكلة اطفال الركبية المرقلين الى دولهم وطرق التعامل معهم
- زيادة فرص وتوفير العناية الكاملة للأطفال وأسرهم
- تقوية وتفعيل التشريعات والقوانين للحد ومكافحة إستخدام الأطفال في الركبية مرة أخرى
- تكثيف حملات التوعية على المستوى المحلي والخليجي والإقليمي والدولي
- تقوية آلية المتابعة والتدقيق للتحقق من سير عمل المشروع وعدم تكرار عودة الأطفال مرة أخرى
- تزويد جميع الأطفال بالمعلومات اللازمة بالمخاطر المترتبة على عملهم في مجال سباقات الهجن
- توعية وسائل المعلومات وزيادة التنسيق والإتصال بين الدول للتحري وكتابة التقارير حول سير تنفيذ المشروع

وإختتم العقيد نجم سيار الإجتماع بنقل تحيات سمو وزير الداخلية سمو الشيخ الفريق سيف بن زايد آل نهيان ومتابعته اليومية للإجتماع وإشادته بمجهودات اليونيسف في تنفيذ المشروع وتقديم الدعم اللازم، مشيراً أن المهمة كانت بداية صعبة للغاية فالتجربة هي الأولى من نوعها ولكن بتصميمنا وقوة إرادتنا وإختيارنا للشريك المناسب – منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وهو الطريق الأصعب بتنفيذه عبر القنوات والمعايير الدولية، مما أدى إلى تنفيذ هذا المشروع النموذجي محلياً وخليجياً ودولياً، وهو بالتالي فتح آفاق جديدة للدول بأخذ قرارات مماثلة في هذا الشأن.

هاتف: + ٩٦٦ ١ ٤٨٨١٧٠٥
فاكس: + ٩٦٦ ١ ٤٨٨١٧٣٦
عنوان بريدي: Riyadh@unicef.org

منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسف)
لدى الدول العربية في الخليج
ص ب ١٨٠٠٩
الرياض ١١٤١٥
www.unicef.org